من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا فقولنا اللفظية احتراز لان
العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي والى عامل معنوى فاما اللفظي
فقد كان واخواتها وان واخواتها وظننت واخواتها وقولنا لفظا
او تقديرا احتراز من تقدير الفعل في نحو قوله اذا السماء انشقت وما
اشبه ذلك واما المعنوى فلم يات الا في موضعين عند سيبويه
واكثر البصريين هذا احدهما وهو الابتدا والثاني وقوع الفعل المضارع
موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه
موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليهما موضعا ثالثا
وهو عامل الصفة فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة
لمرفوع وينصب لكونه صفة لمنصوب ويجر لكونه صفة لمجرور
وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب وليس للفظ فيه
حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف وكذا موضع يذكر فيه ان شاء الله تعالى
فان قيل ماذا يرتفع الاسم المبتدا قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع
بتقريره من العوامل اللفظية وذهب بعض النحويين الى انه
يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه وقد ضعفه بعض
النحويين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا يبتدا
دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه يغير معنى الاخبار
عنه ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على
فساد ما ذهب اليه واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع
بالخبر وزعموا انهما يترافعان كل واحد منهما يرفع الاخر

وقد

وقد بينا فساده الخ في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
قيل لان العوامل اللفظية ليست موثرة في المعمول
حقيقة وانما هي امارات وعلامات فاذا ثبت ان العوامل
في محل الاجماع انما هي امارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم
شئ كما تكون بوجود شئ الا ترى انه لو كان معك ثوبان
واردت ان تميز احدهما عن الاخر كتبت تصبغ احدهما مثلا وتترك
صبغ الاخر فتكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الاخر فتميزه
بهذا ان العلامة تكون لعدم شئ كما تكون بوجود شئ
واذا ثبت هذا جاز ان يكون التعري من العوامل اللفظية
عاملا فان قيل لم خص المبتدا بالرفع دون غيره قيل
لثلاثة اوجه احدها ان المبتدا رفع في اقوى احواله وهو الابتدا
فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدا
اول والرفع اول فاعطي الاول الاول والوجه الثالث ان
المبتدا مخبر عنه كما ان الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك
ما اشبهه فان قيل لما ذا لا يكون المبتدا في الامر العام
الا معرفة قيل لان المبتدا مخبر عنه والاخبار عن المجهول
يعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدا
عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا
تقدم عليه الخبر يرتفع بالابتدا والفاعل بفعله وقالوا الوجه في
تقديم خبر المبتدا عليه لادى ذلك الى تقديم ضمير الاسم
على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد